

مقدمة المؤلف (صاحب المتن)

قال الإمام العلامة أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر بن حمد آل سعدي التميمي النجاشي: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونتوب إليه، ونستغفره، ونستعينه، وننفع بالله من شرور أنفسنا، وسبيئات أعمالنا. من يهد الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وآله وسلم. أما بعد: فهذا كتاب مختصر في الفقه، جمعت فيه بين المسائل والدلائل، واقتصرت فيه على أهم الأمور، وأعظمها نفعاً، لشدة الضرورة إلى هذا الموضوع، وكثيراً ما أقتصر على النص إذا كان الحكم فيه واضحاً؛ لسهولة حفظه وفهمه على المبتدئين؛ لأن العلم معرفة الحق بدليله. وـ"الفقه" معرفة الأحكام الشرعية بأدلةها من الكتاب والسنة والإجماع والقياس الصحيح. وأقتصر على الأدلة المشهورة خوفاً من التطويل. وإذا كانت المسألة خلافية، اقتصرت على القول الذي ترجح عندي، تبعاً للأدلة الشرعية. [مقدمة المؤلف] بدأ رحمة الله بخطبة الحاجة التي وردت في حديث ابن مسعود رضي الله عنه -الذي رواه أهل السنن- عن النبي -صلى الله عليه وسلم-. أنه قال: {إذا كان لأحدكم حاجة فليقل: إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه...} أخرجه أبو داود رقم (2118) في النكاح. والترمذى رقم (1105) في النكاح. والنسيائى (6 / 89) رقم (3277). وابن ماجه رقم (1892). وأحمد في المسند (1 / 392, 393) قال الترمذى: حديث حسن. وقال أحمد شاكر (3720): إسناده ضعيف لانقطاعه، ولكن الحديث في ذاته صحيح. وانظر السلسلة الصحيحة للألباني (1 / 276)، والمشكاة (3149). الحديث، وكثير من العلماء يستحقون بها كتبهم امثالاً لهذا الأمر في الحديث، ويجوز أن يستفتح بغيرها. قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، الحمد لله، نحمده... إلخ): افتتح المؤلف رحمة الله كتابه بالبسملة والحمدلة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بالحديث المشهور: {كل أمر ذي بال لا يبدأ بحمد الله، أو لا يبدأ ببسم الله، هو أقطع أو أبتر، أو أخذم} انظر تخرجه في شرح الزركشي برقم (841) [قاله الشيخ ابن جرين]. والمعنى: أنه ناقص البركة. والحمد فسر بتفسيرين: الأول: أنه ذكر محسن المحمود مع حبه وتعظيمه وإجلاله. الثاني: أنه فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد وغيره. وكرر قوله (نحمده) ليأتي بعد الاسم بالفعل؛ لأن الحمد: اسم، ونحمده: فعل. قوله: (ونستعينه): امثلاً لقوله تعالى: {إِنَّكَ تَعْبُدُ وَإِنَّكَ سَتُسْتَعِنُ} [الفاتحة: 5]. قوله: (ونستغفره) أي: نطلب المغفرة التي هي ستراً الذنوب ومحوا أثرها. قوله: (وتنبئه) أي: نرجع إليه خائفين راغبين راهبين، والتوبة هي الرجوع إلى الله. قوله: (وننفع بالله من شرور أنفسنا، وسبيئات أعمالنا) الاستعاذه معناها: الالتجاء، والاحتماء، والاستجارة، والاعتصام، والاحترار، أي: نحترب بالله، ونعتصم به، ونستجير به، من شرور أنفسنا وسبيئات أعمالنا وإذا فيه اعتراف من الإنسان بأنه تصدر من نفسه الشرور والخطايا والسبئيات، وأنه لا يعيده منها إلا الله تعالى. قوله: (من يهد الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له): أخذنا من قوله تعالى: {وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضْلِلٍ} [الزمر: 36, 37]. والإضلال: هو إيقاع العبد في الضلال وهو الضياع. والناس إما ضالون، أو مهتدون. والله تعالى أمرنا بسؤاله الهدایة بقوله تعالى: {إِهْدُنَا الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} [الفاتحة: 6] وحدرنا من طريق الضالين الذين هم النصارى ونحوهم. ثم أتي بالشهادتين وسوف نشرحهما فيما بعد. قوله: (صلى الله عليه وآله وسلم): الصلاة من الله هي: الثناء على عبده في الملا الأعلى، وهذا هو الصحيح، والصلاحة من الملائكة: الاستغفار، ومن الأدميين: الدعاء. وأقتصر المؤلف في الصلاة عليه وعلى الله: لأن الصحابة يدخلون في الأول، بل الأمة كلهم يدخلون في الأول، وهذا هو القول الراجح، كما يقول الشاعر: آل النبي هم أتباع ملته من كان من عجم منهم ومن عرب لو لم يكن الله إلا قرابته صلى المصلي على الطاغي أبي لهب فإذا قيل: لماذا لم يذكر أصحابه، حيث قال: صلى الله عليه وعلى الله وسلم؟ نقول: إن أصحابه من الله، بل إن كل أتباعه وأمهاته المتبوعين له من الله، كما قال تعالى: {أَذْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَمَّ الْعَدَابَ} [غافر: 46] يعني أتباعه. والسلام دعاء للنبي -صلى الله عليه وسلم- بالسلامة، وقيل: وسلم مثل قوله: {وَسَلَّمُوا تَسْلِيْمًا} [الأحزاب: 56] أي: سلمهم من الآفات ونحوها. قوله: (أما بعد: فهذا كتاب مختصر في الفقه): كلمة (أما بعد): يؤتى بها للانتقال من حال إلى حال ومن أسلوب إلى أسلوب، وقد وردت كثيراً في الأحاديث. والإشارة في قوله: (فهذا كتاب): إن كان كتبها قبل أن يؤلف الكتاب، فهو يشير إلى ما تصوره في ذهنه، وتخيله بأنه سوف يكون بارزاً. وإن كان كتبها بعد ما ألف الكتاب، فتكون إشارة إلى ما ألف. ووصفه بأنه مختصر، أي: قليل لفظه كثير معناه، فعن علي رضي الله عنه قال: "خير الكلام ما قل ودل، ولم يطل فيعلم". وقوله: (في الفقه): أي في مسائل الفقه فقط، ولا تتكلم فيها عن غير المسائل الفقهية كمسائل العقائد ونحوها. ومسائل الفقه تنقسم إلى قسمين: القسم الأول: العبادات. القسم الثاني: المعاملات. قوله: (جمعت فيه بين المسائل والدلائل... إلخ): المسائل هي: الأحكام والواقع التي تحتاج إلى معرفة حكمها، والدلائل هي: الأدلة، أي: النصوص التي يستدل بها من آية أو حديث. قوله: (أن العلم معرفة الحق بدليله): إن معرفة المسألة بدليلها هو العلم الصحيح، فالعلم معرفة الحق بدليله، فمن عرف الحق فلا بد أن يسأل عن دليله، حتى يكون على بصيرة من أمره، وحتى يطمئن ويقنع. قوله: (والفقه معرفة الأحكام الشرعية الفرعية... إلخ): ثم فسر الفقه فقال: (الفقه) معرفة الأحكام الشرعية الفرعية بأدلةها من الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس الصحيح. قوله: (الشرعية)، أي: التي تؤخذ من الشريعة، قوله: (الفرعية) يخرج بها الأصولية؛ لأن الأحكام الأصولية تسمى العقائد، وأما الفقه فخاص بالفروع التي هي مسائل العبادات والمعاملات وما أشبهاها، وهذه الرسالة مشتملة على فقه الفروع، قوله: (بأدلةها) أي: البراهين التي يستدل بها، وتوخذ من المصادر الآتية: 1- الكتاب: أي: القرآن الكريم. 2- والسنة: أي: سنة النبي صلى الله عليه وسلم. 3- والإجماع: أي: ما أجمع عليه أمة محمد -صلى الله عليه وسلم- فإنها لا تجمع على خطأ. 4- والقياس: وهو الحال الفروع بالأصول إذا اجتمع في العلة، فلا بد أن يكون القياس صحيحاً. قوله: (وأقتصر على الأدلة المشهورة خوفاً من التطويل): أي: اقتصرت على الأدلة الصحيحة، خوفاً من التطويل، أي: الإطالة، فيخرج الكتاب عن المقصود. قوله: (إذا كانت المسألة خلافية، اقتصرت على القول الذي ترجح عندي): الغالب أنه -رحمه الله- يختار ما رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية وقد ذكر أنه يرجح بالأدلة الشرعية، أي: أنه لا يذكر في المسألة قولين، بل قول واحداً، وهو القول المعتمد عنده رحمة الله.